المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث
العدد الخامس ـ المجلد الثالث
نوفمبر 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

الزيادة اللازمة في الأبنية الصرفية العربية

بتول عباس نسيم الوائلي
قسم اللغة العربية || كلية الآداب || جامعة بغداد

الملخص: هناك زيادات لازمة في بعض الأبنية العربية لا تنفك عنها، وهي قليلة قياسا للزيادات غير اللازمة المعروفة، ومحصورة في أبنية وألفاظ معينة، تحمل من يستقصيها على أن يقدّم جملة أسئلة، لعلّ أهمها: 1. ما تعريف الزيادة اللازمة ؟ 2. ما علاماتها ؟ 3. ما الذي يميز بين اللازمة وغير اللازمة ؟....

وهذا البحث كفيل بأن يجيب على هذه الأسئلة، وقد جاء كما يأتي:

تمهيد، يمهد للموضوع بالحديث عن الزيادة اللازمة لغة.

المبحث الأول: تعريف الزيادة اللازمة اصطلاحًا.

المبحث الثاني: علامات الزيادة اللازمة وأصولها (قياسية أم سماعية؟)

المبحث الثالث: الزيادات اللازمة في الأبنية العربية.

وخاتمة، تؤكد على أهم ما توصل إليه البحث،

الكلمات المفتاحية: الزيادة، اللازمة.

المقدمة:

لا شك في أن موضوع الزيادة من الموضوعات الصرفية المهمة، بل هو من أولى الموضوعات التي يهتم بها الصرفيون، لما لها من قيمة في معرفة أصول الأبنية العربية ودلالاتها، وما تضفيه الزيادات على تلك الأصول من دلالات ومعان، ومعروف أيضا أن هذه الزيادات تنفك عما اتصلت به إذا ما انتفت الحاجة إليها، كتاء التأنيث مثلا التي تلحق الوصف المذكر إذا أريد تأنيثه، وتنفك عنه إذا لم يرد له ذلك.

ولكن ما يلفت الانتباه في هذا الأمر أن هناك زيادات لازمة في بعض الأبنية العربية لا تنفك عنها، وهي قليلة قياسا للزيادات غير اللازمة المعروفة، ومحصورة في أبنية وألفاظ معينة، تحمل من يستقصيها على أن يقدّم جملة أسئلة، لعلّ أهمها:

1. ما تعريف الزيادة اللازمة ؟.
2. ما علاماتها ؟
3. ما الذي يميز بين اللازمة وغير اللازمة ؟.
4. أقياسية هي أم سماعية ؟.
5. ما ميدان الزيادة اللازمة ؟.
6. ما الألفاظ أو الأبنية التي تلازمها الزيادة ؟.

وهذا البحث كفيل بأن يجيب على هذه الأسئلة، وقد جاء كما يأتي:

تمهيد: يمهد للموضوع بالحديث عن الزيادة اللازمة لغة.

المبحث الأول: تعريف الزيادة اللازمة اصطلاحاً.

المبحث الثاني: علامات الزيادة اللازمة وأصولها (قياسية أم سماعية ؟)
المبحث الثالث: الزيادات اللازمة في الأبنية العربية.
وخاتمة، تؤكد على أهم ما توصل إليه البحث.

التمهيد: التعريف اللغوي للزيادة اللازمة.

الزيادة اللازمة لغة:

يمكن أن نأصّل لهذا المصطلح، ونثبت له مفهوما واضحا بعد التعرف على المعنى اللغوي لكلا اللفظين (الزيادة، واللازمة)، وما يجمع الدلالة اللغوية والاصطلاحية من مناسبة.

أما الزيادة لغـة فهي من الجذر الثلاثي زيد، وهي بمعنى النمـو [1]، تقول: (زاد الشيء يزيد زيدا وزِيادَةً، أي ازداد)[2]، وهي نقيض النقصان، [3]

وأما اللازمة، فهو وصف مشتق من الفعل لزِم، دال على اسم الفاعل وصفت به الزيادة فلحقته تاء التأنيث لذلك، وأغلب المعجمات عرفت اللزوم بلفظة: معروف، وهو مما لا يعطي المعنى الدقيق الذي يرتجى من المعجمات، جاء في معجم العين مثلا: (اللّزوم: معروف، والفعل: لَزِمَ يَلْزَمُ، والفاعل: لازم، والمفعول: ملزوم، ولازَمَ لِزاماً) [4].

وقد عرفه ابن منظور (ت 711 ه) بالسلب أو ما يقابله من منفي بقوله: (لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُه لَزْماً ولُزوماً ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزاماً والْتَزَمَه وأَلْزَمَه إِيَّاه فالْتَزَمَه. وَرَجُلٌ لُزَمَةٌ: يَلْزَم الشَّيْءَ فَلَا يفارِقه.) [5]، فاللزوم إذا عدم المفارقة.

المبحث الأوّل: المعنى الاصطلاحي للزيادة اللازمة:

الزيادة في عرف الصرفيين هي ما لحق الكلمة من حروف لم تكن من أصولها، لغرض ما، دلالي أو لفظي، وهي عشرة، يجمعها قولنا: " اليوم تنساه "، أو: " هويت السمان "، أو: " سألتمونيها "، وهي الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام والهاء [6] (وأخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث) [7].

وتأتي الزيادات كما بينا عموما لغرض دلالي ما، قال ابن فارس (ت 395 ه) في كتابه الصاحبي في باب زيادات الأسماء: (ومن سُنن العرب الزّيادة فِي حروف الاسم، ويكون ذَلِكَ إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح، سَمعت مَن أثِقُ بِهِ قال: تفعل العَرب ذَلِكَ للتشويه، يقولون للبعيد مَا بَيْنَ الطرفين المفرط الطول طِرِمّاح ، وإنما أصله من الطَّرَح و البعيد، لكنه لما أفرط طوله سُمي طرمّاحاً، فشُوّه الاسم لما شوهت الصورة، وهذا كلام غير بعيد، ويجيء فِي قياسه قولهم رَعَشْنٌ للذي يرتعش، وخَلَبْنٌ و زُرْقَمٌ للشديد الزَّرق و صِلْدِم للناقة الصُّلْبة، والأصل صَلْد و شَدْقَم للواسع، ويكون من الباب قولهم للكثيرة التَّسَمُّع والتَّنظُّر: سِمْعَنَّةٌ، نِظْرَنَّة، ومن الباب: كبير وكُبار وكُبَّار. وطُوَال وطُوَّال) [8].

وقد بين ابن عصفور(ت 669 ه) أن الحروف التي تأتي لمعنى ما، لا بد أن يحكم بأنها زائدة: كحروف المضارعة التي ذكرناها وياء التصغير وغير ذلك (وأمَّا كون الزيادة لمعنى فنحوُ حروف المضارعة، وياء التصغير، وأمثال ذلك. فإنه بمجرد وجود الحرف، يعطي معنى، ينبغي أن يجعل زائدًا؛ لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطي معنى) [9]، ولا شك في أن معرفة الحرف الأصلي من الزائد تتحقق بطريق الاشتقاق أو التصريف، فالألف في فاهم مثلا، والميم والواو في مفهوم، والهمزة والسين والتاء في استفهم، كلها حروف زائدة بدليل الجذر اللغوي التي اشتقت

منها تلك الكلمات، وهو (فهم) الذي كل حرف من حروفه يعد أصليا، وهذه الزيادات كما هو معلوم تتغير وتتبدل بحسب البنية التي تكون فيها، وبحسب مراد العربي في اشتقاقه منها، فالزيادة في اسم الفاعل هي غيرها في اسم المفعول، والزيادة في الفعل المزيد بحرف واحد هي غيرها في المزيد بحرفين، وعلى أساس ذلك التشكل والتنوع تتشكل الدلالات وتتنوع، وهي في الغالب دلالات معروفة تفهم من البناء نفسه.

وما دمنا بصدد الحديث عن الزيادة اللازمة في الأبنية العربية، فمن المهم أن نصف تلك الزيادة بالصرفية للتفريق بينها وبين الزيادة النحوية، التي لها موضع خاص بالبحث القادم إن شاء الله، ويمكن تعريف الزيادة الصرفية اللازمة بأنها: ((هي الزيادة الداخلة على بعض الأبنية العربية، لغرض لفظي بحت، أو معنوي لم يكن فيها في أصل وضعها، وهي لا تنفك عن المزيد بأي حال من الأحوال خلافا للزيادة غير اللازمة التي تأتي لمعنى ما وتنفك عن المزيدة فيه بحسب الحاجة الاشتقاقية والتصريفية)).

المبحث الثاني: علامات الزيادة اللازمة، وأصولها (سماعية أم قياسية ؟):

أوّلا: علامات الزيادة اللازمة:

باستقصاء الزيادة اللازمة في الأبنية العربية يمكن لنا معرفة العلامات التي يتحقق معها الحكم على كون هذه الزيادة لازمة أو غير لازمة، ويمكن إجمالها بالآتي:

1. أن تأتي الزيادة اللازمة في الأسماء فقط، فلا تأتي في الأفعال:

فقد ذكر أبو علي الفارسي (ت 377 ه) أن الزيادة اللازمة في الأبنية العربية تكون في الأسماء من دون الأفعال، ذلك أن الزيادة بنظره ثقل في النطق فهي تلحق ما اتصف بالخفة، وهو الاسم، ولا تلحق ما اتصف بالثقل وهو الفعل، كي لا يزيد ثقله ثقلا، ومرد الثقل الحاصل في الفعل من دون الاسم أنه أقل عددا في العربية من الأسماء، و أن كثرة ورود الأسماء تجعل صاحب اللغة يعتادها ويستسهلها، فتخف عليه، خلافا لما يرد في لغته بقلة تجعل منه ثقيلا، يقول في حديثه عن سبب منع الاسم الأعجمي من الصرف، وهو الثقل بقوله: (ألا ترى أن المتكلم باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلة اعتياده على ذلك، وكذلك المُتكلم بالفارسية لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يكثر ذلك في عادته، ولم يَرْتَضْ به لم يَخِف عليه، ولذلك اعْتُدَّ بالعُجْمَةِ في الأعْلام ثِقْلاً وإحدى الموانع من الانصراف، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لغةٍ في لغته، فإذا كان كذلك، ثَبَتَ أن بعض الكلام أثقل من بعض.. وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها وإذا كانت أخفّ منها، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته أُلزمت ذلك لخِفَّتِها، ولم يُلزَم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقَله، فلما احتمل الزيادة الخفيفُ للخفَّة لزم ألا تلحق الزيادة غير الخفيف لبُعدِه من الخفّة، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها، وهو الحذف والنقصان فلَحِقَه الجزم والسكون) [10].

ويرجع أبو علي كثرة وجود الأسماء في العربية وأنها أكثر من الفعل إلى (أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل، فقد عُلِمَ بهذه أوليته، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان، لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدْرَب، وهو عليه أسهل، وإنما تكون الدُّرْبَة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات) [11].

لذلك لا تجد زيادة لازمة في أبنية الأفعال العربية البتة على رأي أبي علي الفارسي.

2. أن تكون الزيادة اللازمة ثابتة في الكلمة في كل اشتقاقاتها وتصريفاتها:

وابن عصفور يجعل لزوم الحرف في موضع ما من الكلمات دليلا على كون الحرف زائدا لا أصليا في كل تلك الكلمات، ولا سيما إذا لم يعرف لها اشتقاق أو تصريف، قال ابن عصفور: (وأمَّا للزوم فأن يكون الحرف، في موضع ما، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف. فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جعل زائدًا، حملًا على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق.) [12].

ونص كلامه يعني أن الحروف الزائدة إذا لزمت موضعا واحدا من كلمات يعرف أصل اشتقاقها وتصريفاتها المختلفة، فإن تلك الحروف يحكم عليها بالزيادة أيضا في الكلمات التي لم يعرف لها اشتقاق أو تصريف، حملا على ما يعرف له اشتقاق أو تصريف: (وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، ولم تكن مدغمة فيما بعدها نحو عَجَنَّس [13]، فإنها أبدًا زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، نحو جَحَنْفَل [14] فإنه من الجحفلة [15]، وحَبَنْطَى [16]، لأنك تقول: حَبِطَ بطنُه [17]، ودَلَنْظًى وهو الشديد الدفع. تقول: دَلَظَه بمنكبه، إذا دفعه، وكذلك وُجدت في كل ما عرف اشتقاقه. فإذا جاءت في مثل عَبَنْقَس [18]، مما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، حمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه، فجُعلت نونه زائدة.) [19].

ومن الألفاظ التي لزمت فيها الزيادة وهي مما لا يعرف لها اشتقاق أو تصريف: حِنْطأُو [20] وكِنثأُو [21]، وسِنْدأُو [22]، وزنها فِنْعَلْوٌ، فالنون هنا زيادتها لازمة، بدليل عدم مجيء غير هذا الحرف (النون)، أو غير هذا الحرف مما لا يحتمل الزيادة في هذا الموضع من الكلمات التي لا يعرف لها اشتقاق أو تصريف، فثبت أنها زائدة لازمة [23].

وقد يحتج على أن الهمزة في مثل هذه الكلمات زائدة أيضا لأنها لزمت موضعا واحدا، ولكن يدحض هذا الاحتجاج سماع كلمات لزمت النون موضعها، ولم تلزم الهمزة موضعها فجاء في موضعها حرفا لا يحتمل الزيادة، مثل كلمة: عِنْزَهْوٌ [24]، قال ابن عصفور في ذلك: (فإن قلت: فاحكمْ على الهمزة بالزيادة فإنها من أحرف الزيادة. قيل: هذا فاسد؛ لأنه قد حكي عِنْزَهْوٌ، فلم تلزم، ولأنك لو حذفت الهمزة والنون والواو لبقي الاسم على حرفين) [25].

كما أن ثبوت الزيادة لحرف ما في لفظ ما للغة ما يمكن أن يكون دليلا لزيادته في نظير ذلك اللفظ في لغة أخرى، كما في (تتفُلٌ [26]، فإن فيه لغتين: فتحَ التاء الأولى وضم الفاء، وضمها مع الفاء. فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلَّا زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فَعْلُلًا، بضم اللام الأولى، ولم يرد مثل ذلك في كلامهم. ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية، لأنه قد وجد في كلامهم مثل فُعْلُل، بضم الفاء واللام، نحو بُرْثُن [27]. إلَّا أنه لا يُقضى عليها إلَّا بالزيادة ؛ لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء) [28].

3. أن تأتي لغرض لفظي، أو تأتي لغرض معنوي مغاير لأصل الوضع:

فاللفظي مثل التاء في زنادقة [29] و عبادلة [30] إنما زيدت لازمة لا للدلالة على الجمع، كما في دلالة الواو والنون الدالة على جمع المذكر، أو الألف والتاء الدالة على جمع المؤنث، إذ أن دلالة الجمع متحصلة من وزن فعاليل التي جاء عليها جمع زنديق، فكان لا بد أن يقال زناديق، ولكن جيء بالزيادة اللازمة هنا عوضا عن الياء المحذوفة في زناديق، فقيل زنادقة [31].

ومثلها ألف يماني، فهي زيادة لازمة لم يأت بها لغرض معنوي بل لغرض لفظي بحت هو التعويض عن إحدى يائي النسب المشددة في يمنيّ [32].

ومن ذلك أيضا الألف واللام في لفظ الجلالة الله، في رأي من الآراء من أنها جاءت عوضا عن حذف الهمزة في الاسم، وأن أصل الاسم إله، على وزن فِعال، حذفت همزته وعوض عنها بالألف واللام، جاء في المخصص: (إن تَقْدِيره فِعَالٌ لِأَنَّهُ اِلَهٌ والألفُ واللامُ فِي الله بدلٌ من الْهمزَة فَلذَلِك لزمتا الاسمَ مثل أُناسٍ والناسِ) [33]، وهي زيادة لازمة في الاسم لا يمكن أن تنفك عنه بأي حال من الأحوال.

ومثلها الياء المشددة في دواريّ [34]، فأصل الياء المشددة أن تأتي للنسب، ولكنها هنا جاءت لغير معنى، قال أبو علي الفارسي في مثل هذا اللفظ: (وأتاويّ [35] كقنسريٍّ [36] وأحوذيٍّ [37] وأحوريٍّ [38] ونحو ذلك في أن الزيادة زيادةٌ فقط لا معنى للنسب فيها، وفي أنها زيادةٌ في وصف مثل أحمريٍّ وضاويٍّ [39]، وهو مثلُ حواريٍّ في الصفة والزيادة والأصول.) [40]، وإن أعطت معنى المبالغة فهو غير المعنى الأصلي للنسب،قال رضي الدين (ت 686 ه): (وزيدت لغير معنى زائد زيادة لازمة كـ"حواري" و"بردي") [41]

ولا فرق بين الزيادة الصرفية اللازمة في هذا الأمر والزيادة النحوية اللازمة كما في زيادة الكاف في كذا وأشباهها، قال ابن جني (ت 392 ه) (ومن زيادة الكاف أيضا قولنا لي عليه كذا وكذا فالكاف هنا زائدة لأنه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام إنما معناه لي عليه عدد ما فلا معنى للتشبيه هنا وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة إلا أنها زيادة لازمة) [42].

وقال: (لأن الغرض في كذا وكذاإنما هو التوكيد والتكثير) [43]، فخرج الغرض من دخول الكاف على ذا من المعنى الذي وضع لها أصلا إلى معنى آخر بعيد عنها، أو كـ (لام التعريف) الزائدة زيادة لازمة الداخلة على معرفة، فالمعرف لا يعرف [44].

4. عدّ الاسم والزيادة اللازمة كالجزء الواحد، أو الكلمة الواحدة لا تنفك عنها بأي حال من الأحوال:

فزيادة تاء التأنيث مثلا في الأسماء والأوصاف المشتقة زيادة غير لازمة لأنها تأتي على نية الانفصال، فتثبت في المؤنث، وتحذف في المذكر، وهذا حال الزيادات غير اللازمة في كل الأفعال والأسماء، كحروف المضارعة، وحروف الزيادة في الأفعال المزيدة، وياء التصغير، وعلامات الجمع، وما إلى ذلك

في حين أن الألف الممدودة في مثل جلولاء [45]، زيادته لازمة لا تنفك عن الاسم، بأي حال من الأحوال، فلا يقال: جلول، والألف والنون في المصدر: طَيَران، زيادته لازمة، فلا يمكن أن تحذف، لا يقال: طيَر، في غير موضع، وهكذا في كل التصريفات والاشتقاقات.

قال ابن جني: (فرب زائد يلزم فلا يجوز حذفه) [46]، وجاء في دليل السالك: (زائدة لازمة، وهي التي لا تنفك عن الاسم) [47]، وهي على عكس الزيادة العارضة (أي: غير لازمة فتوجد حينًا وحينًا لا توجد) [48]، ولذلك سماها إحسان عباس (ت 1398 ه) من المحدثين بـ (الزيادة الحتمية) [49].

ثانيا: الزيادة اللازمة بين السماع والقياس:

ناقش الشاطبي (ت 790 ه) جواز القياس على الزيادة اللازمة من عدم جوازه، ولا سيما أن ابن مالك (ت 686 ه) عبر عن هذه الزيادة بعبارة: (وقد تزاد لازما كاللات) إلى آخره، وقد تفيد التقليل في أحد معانيها، و مع أن هذا التعبير لا يعد جزما بكونها سماعية، قال الشاطبي: (فالحاصل أنه سكت عن ذلك ولا شك أن هذا النحو مما لا يقاس عليه، وإنما يتلقى من السماع، إذ لم يكثر كثرة يقاس عليها ولا ظهر فيه وجه قياس فيوقف على محله، وهذا في الزيادة اللازمة) [50].

والحق أن كلام الشاطبي فيه نظر، ذلك أن بعض الزيادات اللازمة لحقت أبنية حكم عليها بالقياسية كجمع فعيل على أفعلاء، نحو صديق وأصدقاء، وطبيب وأطباء، ونبي وأنبياء [51].فمنها ما هو قياسي ومنها ما هو سماعي كيماني التي سمعت عن العرب كما سمع منهم ما هو في حدود القياس كيميّ

المبحث الثالث: الزيادة اللازمة في الأبنية العربية:

وقد بينا أنها لا تكون إلا في أبنية الأسماء، ومن المواضع التي صُرح بأن زيادتها لازمة، فضلا عما ذكرنا ما يأتي:

1. الياء النسب في الصفة:

معلوم أن ياء النسب تلحق الأسماء فتحولها من الاسمية إلى الوصفية، يقال: محمد رجل بصريّ، أي منسوب إلى البصرة، فوصف بالاسم بعد تحويله إلى الصفة بدخول ياء النسب عليه، ولا تدخل على الصفة لأنها صفة في الأصل.

وقد تدخل ياء النسب على ما كان صفة أصلا، لدلالة المبالغة، كما في: أحمريّ، ودواريّ [52]

وقد تزاد في الكلمة زيادة لازمة في غير الصفة، ولغير دلالة معينة، كما في حواريّ [53]، وبرديّ [54]، قال رضي الدين: (وزيدت لغير معنى زائد زيادة لازمة كـ"حواري" و"بردي") [55].

2. ألف التأنيث في الأسماء والصفات:

أ. ألف التأنيث الممدودة:

ومن أمثلته: بَرُوكاء [56] وجَلُولاء، فالهمزة فيه من قبيل الزيادة اللازمة، لذلك تثبت في تصريفات أمثلته المختلفة، فيقال في تصغير بروكاء مثلا: بُرَيكاء، وفي تصغير جلولاء: جُلَيلاء، فلا تحذف الزوائد [57]

ومع أن الهمزة همزة تأنيث في هذه الأمثلة حكم عليها بالزيادة اللازمة، ولم يحكم على تاء التأنيث بذلك، ذلك أن الهمزة تلازم الكلمة في كل تصريفاتها كما بينا، ولأنها تجري في الكلمة مجرى ما هو من أصلها، فتقلب ياء كما في جمع الصلفاء [58] على الصلافي، والمعطاء [59] على المعاطي، لبناء الجمع على مفاعل، ولكون الهمزة متطرفة مكسور ما قبلها، وتحذف بعد أن قلبت ياء كما يحذف آخر الاسم المنقوص إذا جاء نكرة فيقال: صلافٍ ومعاطٍ، خلافا لتاء التأنيث التي جعلت (مع الاسم التي هي فيه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم..... فلما خالفت الهمزة تاء التأنيث في أنْ صارت في الاسم الذي هي فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لزم أن تُحذف الزيادة الأولى، ولم تكن بَرُوكاءُ كبَرُوكَةٍ، لكن الهمزة بمنزلة الكاف في (مُبارَك) لأن الهمزة يُكَسَّر الاسم عليها، فتثبت في التكسير كما أرِينا، وهاء التأنيث ليست كذلك، فلهذا فُصل بين همزة التأنيث وتائه، فجعل الهمزة بمنزلة الزيادة اللازمة للاسم، والتاء بمنزلة المنفصل منه) [60].

ومنها فعلاء وأفعلاء، فمن أمثلة فَعْلاَءَ: طَرْفَاء [61]، و من أمثلة أفعلاء أنبياء و أصدقاء (فهذه الألِف.. زيادة لازِمة لبناء ما هي مزيدة عليه باعتبار التّأنيث) [62].

ب. ألف التأنيث المقصورة:

وتأتي الكلمات المنتهية بها على أوزان وبأحوال مختلفة، نكرة، أو معرفة، أو اسما، أو صِفة، أو مفرَدَة، أو جمْعا، كذكرى و سكرى و رضوى و مرضى، وهي سبب في منع الاسم من الصرف [63]، (وإنّما كانت وحدها سببا مانعا من الصّرف؛ لأنّها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه) [64].

وعموما فإن (ألف التأنيث مطلقا أي: سواء كانت مقصورة، أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع،... وإنما كانت وحدها سببا مانعا من الصرف، لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه: تحقيقا أو تقديرا) [65]،

وقد حكم بلزوم زيادة ألف التأنيث خلافا للتاء التي جعلت زيادة عارضة، فلم تمنع الاسم من الصرف لكونها على نية الانفصال (إلا في مواضع قليلة نحو: شقاوة [66] وعرقوة [67]، فلم يكن لها من اللزوم ما كان للألف فلم يعتد بها) [68]

3. الألف والنون في المصادر التي على وزن فَعَلان:

ومن أمثلة هذا البناء: الجَوَلان، والطَيران، والدليل على لزوم الزيادة في هذا البناء تصحيح عين الكلمة إذا كانت من حروف العلة، وعدم إعلالها، فمع وجوب قلب الواو والياء في جولان وطيران ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، لم تعلا لوجود هذه الزيادة اللازمة، وهي الألف والنون [69].

وقياس الأفعال والمصادر أن تعل فيها حروف العلة إذا كانت متحركة مفتوح ما قبلها، فتقلب ألفا لذلك.

والإعلال يقع في الأصل وما يوازيه مما يحمل معنى الفعل، لثقله كما بينا قياسا بالاسم ولأن أحرف العلة أخف من الحروف الصحيحة، والإعلال فيها أسهل فاختير ما هو سهل خفيف إلى ما هو ثقيل، فخصص الإعلال في الأصل للفعل من دون الاسم [70].

والأصل في الإعلال أن يكون في عين الكلمة ولامها لا في فائها لبعدها عن حروف الزيادة في أول الكلمة، ولخفة التغير الحاصل فيها في الوسط وفي الآخر، قال رضي الدين: (الأصل في تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل لما ذكرنا من ثقله، فتليق به الخفة أكثر، أو يكون في آخر الكلمة، إما لفظا كرِبا، أو تقديرا كغُزاة، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم) [71]، فقد سوغ الإعلال على رأي رضي الدين في ربا أن حرف العلة وقع آخرا لفظا، فأصل الألف واو، من ربا يربو، قلبت الواو فيه لتطرفها وفتح ما قبل آخره، وسوغ الإعلال في غُزاة أن حرف العلة فيه وقع آخرا تقديرا، ذلك أن التاء هذه زائدة زيادة غير لازمة، فهي في حكم غير الموجود فتعل لام الكلمة لذلك، اسما كانت أم غير ذلك، فغزاة على وزن فُعلة من غزا يغزو، أصل الألف فيها واو، قلبت ألفا لكونها واقعة طرفا في التقدير مفتوح ما قبلها (لأن الكلمة تتثاقل إذا انتهت إلى الأخير، فتليق به الخفة، وإن كانت علتها ضعيفة) [72].

أما مثال ما كان على فَعَلان مثل الجولان والطيران، فلم تعل فيه الياء والواو لعدم وقوعهما متطرفتين، لوجود الألف واللام المزيدتين مزيدة لازمة.

4. ألف المصادر التي على وزن فَعَلى:

مثل حَيَدى [73]، وصَوَرى [74]، وهما مثل الطيران والطوفان والحَيَدان والغليان في كونهما من مصادر، ولم تعل فيهما الواو والياء لوقوعهما في مصدر فيه زيادة لازمة، فإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يعل هذا الإعلال، فعند سيبويه لم يعل هذا الإعلال نحو الطَّوَفَان وَالْحَيَدَان والنَّزَوَان والغليان وحمار حَيَدَى، والصَّوَرَى،

لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن الفعل) [75]، ويبدو من حركة فاء المصدر وعينه ولامه في مثل فَعَلى أن البنية هي نفسها التي في فعَلَان، وإنما اختلفا في الزيادة اللازمة.

5. التاء في زنادقة والألف في يماني:

إذ أن التاء في زنادقة هي عوض عن الياء في زناديق، ذلك أن فعليل يجمع في الأصل على فعاليل، فحذفت الياء وعوض عنها بالتاء المزيدة زيادة لازمة.

والألف في يماني هي عوض من إحدى يائي النسب، فأصل يماني: يمنيّ نسبة إلى اليمن، والألف هنا أيضا من باب الزيادة اللازمة على رأي سيبويه (ت 180 ه): قال (فإنَّما هى " أَنْ " ضُمَّت إليها " ما " وهى ما التوكيد، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها لتكون عوضاً من ذَهابِ الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضافي الزَّنادقة واليَمانِي من الياء) [76]، وقد شرح السيرافي (ت 368 ه) رأي سيبويه بقوله: (وأمّا قوله كالعوض في: الزنادقة واليماني. فأصل الزنادقة: الزناديق، واليماني: يمنيّ، والألف في الزنادقة عوض من الياء، والألف في اليماني عوض من إحدى (ياءي) النسب) [77].

6. التاء في مثل شقاوة وعرقوة:

فالتاء كما ذكرنا على نية الانفصال (إلا في مواضع قليلة نحو: شقاوة وعرقوة) [78]

7. الزيادة اللازمة من إشباع الحركة في بعض الأمثلة:

أ. إشباع الفتحة:

من ذلك مثلا بينا في قول قول أبي ذؤيب [79]

بينا تعنقه الكماة وروغه... يوما أتيح له جريء سلفع

قال ابن جني: (يريد بين تعنقه إلا أن هذه الألف وإن كانت إشباعا للفتحة فإنها في هذا الموضع زيادة لازمة)[80]

ومنتزاح كما في قول ابن هرمة يرثي ابنه:

وأنت من الغوائل حين ترمى... ومن ذم الرجال بمنتزاح.

أراد منتزح فأشبع الفتحة لذلك [81]

ب. إشباع الكسرة:

من ذلك مثلا الصياريف في قول الشاعر [82]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة... نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الصيارف فأشبع الكسرة فأصبحت، وقد نفى ابن جني أن تكون لفظة الدراهيم من هذا الباب، (حجة فيه، لأنه يجوز أن يكون جمع درهام وقد نطقت به العرب) [83] كما فيقول الشاعر [84]:

لو أن عندي مائتي درهام... لجاز في آفاقي خاتامي.

ت. إشباع الضمة:

من ذلك مثلا لفظة أنظور في قول الشاعر:

وأنني حوثما يشري الهوى بصري... من حيثما سلكوا أثني فأنظور

يريد: أنظر، فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو [85].

الخاتمة:

بعد استقصاء الزيادة الصرفية اللازمة في كتب اللغة والمعجمات العربية توصل البحث إلى جملة أمور تتعلق بها، وعلى النحو الآتي:

1. الزيادة الصرفية اللازمة اصطلاحا هي: (الزيادة الداخلة على بعض الأبنية العربية، لغرض لفظي بحت، أو معنوي لم يكن فيها في أصل وضعها، وهي لا تنفك عن المزيد بأي حال من الأحوال خلافا للزيادة غير اللازمة التي تأتي لمعنى ما وتنفك عن المزيدة فيه بحسب الحاجة الاشتقاقية والتصريفية).
2. هنالك علامات معينة يمكن بها الحكم على أن الزيادة لازمة، وأنها تختلف عن غير اللازمة، والمسوغات هي:
   أ. أن تأتي الزيادة اللازمة في الأسماء فقط، فلا تأتي في الأفعال:
   ب. أن تكون الزيادة اللازمة ثابتة في الكلمة في كل اشتقاقاتها وتصريفاتها:
   ت. أن لا تأتي لغرض لفظي، أو أن تأتي لغرض معنوي مغاير لأصل الوضع
   ث. عدّ الاسم والزيادة اللازمة كالجزء الواحد، أو الكلمة الواحدة لا تنفك عنها بأي حال من الأحوال:
3. الزيادة اللازمة سماعية لا قياسية
4. وردت الزيادة اللازمة في أبنية صرفية كثيرة، كياء النسب في بعض الصفات، وألف التأنيث في الأسماء والصفات، والألف والنون في المصادر التي على وزن فَعَلان، ألف المصادر التي على وزن فَعَلى، والتاء في مثل زنادقة والألف في مثل يماني، والزيادة اللازمة من إشباع الحركة في بعض الأمثلة.
5. لا يدعي البحث أنه استقصى كل الأبنية الصرفية، ولكن يكفيه أنه أعطى فكرة لم تكن واضحة عن الزيادة اللازمة تعريفا ومسوغا وأصلا وتمثيلا.

الهوامش:

(1) ينظر: (الصحاح) تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987 م: 481/2.

(2) المصدر نفسه: 481/2.

(3) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000 م: 85/9.

(4) العين. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 7/ 372.

(5) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ: 1/ 541.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 2000م: 1/ 76.

(7) المصدر نفسه: 1/ 76.

(8) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م: 62.

(9) الممتع الكبير في التصريف: 48.

(10) التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط1، 1990م: 43/1 ـ 45.

(11) المصدر نفسه: 43/1.

(12) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م: 48.

(13) العجنس: الجمل الضخم.

(14) الجحنفل: الغليظ الشفة.

(15) الجحفلة: الشفة للخيل والحمير والبغال.

(16) الحبنطى: الممتلئ غيضا.

(17) حبط بطنه، انتفخ.

(18) العبنقس: السيء الخلق،

(19) الممتع الكبير في التصريف: 48.

(20) الحنظأو: الوافر اللحية.

(21) الكنثأو: الوافر اللحية.

(22) السندأو: الحديد الشديد.

(23) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 49.

(24) العنزهو: الذي لا يقرب النساء.

(25) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 49، و المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 2007 م: 8/ 453.

(26) التتفل: ولد الثعلب.

(27) البرثن: مخلب الأسد.

(28) الممتع الكبير في التصريف: 49.

(29) الزنادقة: جمع زنديق، وهو فارسي معرب، وهو من يقول بدوام الدهر.

(30) العبادلة: جمع عبد الله، وهم محددون بعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله ابن الزبير

(31) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008 م: 191/2.

(32) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 191/2.

(33) ينظر: المخصص: 5/ 220.

(34) والدهر دوار بالإنسان ودواري: دائر به.

(35) الأتاويّ: الغريب الذي هو في غير وطنه.

(36) القنسريّ: الشيخ الكبير المسن.

(37) الأحوذيّ: هو السريع في كل ما أخذ فيه.

(38) الأحوري: الأبيض الناعم.

(39) الضاوي: اسم فاعل من الضوى، وهو دقة العظم والضعف والهزال.

(40) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1985 م: 255/1.

(41) شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1: 4/ 1960.

(42) سر صناعة الإعراب: 303/1.

(43) المصدر نفسه: 303/1.

(44) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م: 83/1.

(45) جلولاء: بلد

(46) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع . الرياض، 2016 م: 83/1، و تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية: 8578/1.

(47) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 83/1.

(48) النحو الوافي:، عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، ط15، (د. ت): 1/ 430.

(49) المصدر نفسه: 1/ 237.

(50) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): 1/ 558.

(51) ينظر: اللمحة في شرح اللمحة: 282/2.

(52) ينظر: شرح الكافية الشافية: 4/ 1960.

(53) الحواريّ: الناصح، وأصله الشيء الخالص، وكل شيء خلص لونه فهو حواريّ

(54) بضم الباء: نوع من أنواع التمر، وبفتحها: نبت معروف واحدته بردة.

(55) شرح الكافية الشافية: 4/ 1960.

(56) البروكاء: مثل البراكاء، وهو أن يجثوا القوم على ركبهم ويقتتلوا ابتراكا.

(57) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 282/3

(58) الصلفاء: المكان الصلب من الأرض فيه حجارة.

(59) المعطاء: صيغة مبالغة بمعنى كثير العطاء.

(60) التعليقة على كتاب سيبويه: 282/3.

(61) الطرفاء: شجر يشبه الأثل.

(62) اللمحة في شرح الملحة: 2/ 753.

(63) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م: 2/ 829.

(64) في اللمحة في شرح الملحة: 2/ 751.

(65) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: 686 هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000 م: 451.

(66) الشقاوة: خلاف السعادة.

(67) العرقوة: واحد العرقوتين، وهما خشبتان تعترضان على فوهة الدلو.

(68) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 451.

(69) ينظر:شرح شافية ابن الحاجب، على شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093 هـ)، تح: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1975 م: 101/3.

(70) ينظر: المصدر نفسه: 96/3.

(71) شرح شافية ابن الحاجب: 96/3.

(72) المصدر نفسه: 96/3

(73) الحيدى: المشي السريع، صفة لحمار الوحش.

(74) صورى: موضع أو ماء قرب المدينة.

(75) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي: 3/ 105.

(76) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ(، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م: 1/ 293 . 294، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 4/ 1489. المحكم والمحيط الأعظم:10/ 478.

(77) شرح كتاب سيبويه: 2/ 191، والتعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 188.

(78) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 451.

(79) ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1965 م، شعر أبي ذؤيب: 1/ 18.

(80) سر صناعة الإعراب: 25/1.

(81) المصدر نفسه: 25/1.

(82) نسب في سر صناعة الإعراب 40/1 إلى الفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(83) المصدر نفسه: 25/1.

(84) غير منسوب.

(85) سر صناعة الإعراب: 1/ 41.

Abstract: What attracts attention is that there is some compulsory addition in some Arabic morphological formulas, which are few compared to the non-compulsory addition known and limited in certain words and phrases, which prompts those who search it to submit a set of questions, the most important of which are:

1. What is the definition of the compulsory addition?
2. What are its characteristics?
3. How to distinguish between compulsory and non-compulsory addition?

This research is able to answer these questions, and it came as follows:

- A Preface which presents compulsory addition linguistically.
- The first topic defines the compulsory addition in terminology.
- The second topic is about the characteristics of compulsory addition and its origins.
- The third topic: About the compulsory addition in the Arab morphological formulas.
- The conclusion: An emphasis on the main findings of the research.

***keywords**: addition, compulsory.*